الفلسفة وعلاقتها بتطور علوم الوثائق والأرشيف وأثرها في التطور المهني

د/ دينا محمود عبد اللطيف

مدرس الوثائق بقسم الوثائق والمكتبات والمعلومات – كلية الدراسات الإنسانية

جامعة الأزهر

مقدمة:

لقد كان مذهب الشك والبحث عن البرهان من أسباب نشأة علم الوثائق، فعندما شكك البعض في صحة الوثائق المحفوظة بالأديرة والكنائس بدأ البحث عن صحتها بإخضاعها للمنهج العلمي وعلى الأخص مبادئ الفلسفة التجريبية السائدة في تلك الفترة. وتعد النظريات الفلسفية التي ظهرت تباعًا سببًا في تغير الغرض من علم الوثائق، حيث انتقل العلم من الحقل القانوني إلى حقل الدراسات التاريخية متأثرا بالفلسفة الوضعية، فعكف المؤرخون على دراسة الوثائق لاستخراج حقائق تاريخية فقاموا بنشر الوثائق وتأريخها ونقدها من أجل التاريخ، وعندما ظهرت فلسفة ما بعد الحداثة والتي شككت في صحة الوثائق عاد علم الوثائق مرة أخرى إلى الغرض الأساسي الذي أنشئ من أجله وهو اثبات صحة الوثائق. ولعل ذلك الفكر الفلسفي كان سببًا في التطور المهني للوثائقي والأرشيفي، لقد كان علم الوثائق (الدبلوماتيك) علمًا أكاديميًا يحتاج اليه الباحثون والمؤرخون في المجالات المختلفة إلا أن فلسفة ما بعد الحداثة التي اهتمت بضرورة اثبات صحة الوثائق جعلت للوثائقي(الدبلوماتي) والأرشيفي دورًا مهماً في المجتمع، حيث أصبح المحققون في مكاتب الاثبات الجنائي الرقمي وشركات التصديق الإلكتروني وكل من يريد انشاء وثائق الكترونية صحيحة وموثوق بها بحاجة إلى وثائقي متمرس قادر على الكشف عن المزيفات وانشاء وثائق جديرة بالثقة، وكذلك بحاجة إلى أرشيفي للحفاظ عليها على المدى الطويل.

وتعود أهمية البحث إلى الكشف عن العلاقة بين الفلسفة وعلوم الوثائق والأرشيف، ولفت الانتباه إلى الدور الذي قام به الفلاسفة في تغير هدف علم الوثائق وتطوير مهنة الوثائقي والأرشيفي.

- منهج البحث

اتبعت الباحثة منهج النقد التحليلي واستخدمت أداة تحليل المضمون وذلك للوصول للنتائج المرجوة من البحث.

- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على علاقة مذهب الشك بعلم الوثائق وبالمنهج الذي اتبعه مابيون في كتابه.
- التعرف على مفهوم الفلسفة الوضعية وعلاقتها بتحول الدبلوماتيك إلى علم مساعد للتأريخ.
- توضيح علاقة الحداثة بالتطور الإداري وزيادة أهمية الوثائق وظهور علم الارشيف.
- التعرف على مفهوم ما بعد الحداثة
- التعرف على أراء ما بعد الحداثيين في الوثائق والأرشيف.
- شرح تأثير ما بعد الحداثة على تطور مهنة الوثائقي.
- تحديد دور الوثائقي والأرشيفي في عصر ما بعد الحداثة.

وذلك للفت نظر الباحثين إلى مجال جديد مهم في التخصص يحتاج إلى الدراسة والتحليل.

- الدراسات السابقة:

١- الدراسات العربية:

لم يحظ موضوع علاقة الفلسفة بعلم الوثائق والأرشيف باهتمام الباحثين العرب وانما اهتمت جل الدراسات بالمكتبات والمعلومات، ومن أهمها دراسة احمد بدر "الفلسفة والتنظير فى علم المعلومات والمكتبات"[١] عام ١٩٨٨م، وقد تناولت الدراسة نبذه تاريخية عن فلسفة المكتبات والمعلومات ونظرياتهما والركائز الأبستمولوجيا في علم المكتبات والمعلومات وكيفية بناء النظرية في علوم المعلومات ونظريه التجهيز الانساني للمعلومات.

٢- الدراسات الأجنبية

هناك عدة دراسات اجنبية تناولت علاقة الفلسفة بعلوم الوثائق والأرشيف من أهمها:

- دراسة بعنوان "Archive Fever "

تعد أول الدراسات التي تناولت علاقة الفلسفة بالوثائق، والتي أعدها الفيلسوف جاك دريدا(Jacques Derrida)عام ١٩٩٥م، وقد ركزت الدراسة على فلسفة ما بعد الحداثة بصفة خاصة وانتقادها للوثائق والأرشيف .

- دراسة بعنوان

"Claiming Less, Delivering More: A Critique of Positivist Formulations on Archives in South Africa"

والتي أعدها الباحث فيرن هاريس (Verne Harris)عام ١٩٩٧م، وشرحت الدراسة مفهوم الفلسفة الوضعية ونظرتها إلى الوثائق على أنها مصدر رئيسي ومحايد

لكتابة التاريخ، كما اشارات إلى أن الفكر الوضعي مازال مؤثراً على عقول الأرشيفين في افريقيا.

- دراسة بعنوان "Trusting Records in a Postmodern World"

والتي أعدتها الباحثة هيلثر ماكنيل(Heather Macneil) عام ٢٠٠١م، وتناولت الدراسة مفهوم الثقة في الوثائق وتطوره وشرحت كيف انتقدت ما بعد الحداثة الوثائق مما ادى إلى تغير مفهوم الثقة وتطور مهنة الوثائقي.

- دراسة بعنوان

"Archival Science and Postmodernism: New: Formulations for Old Concepts"

والتي أعدها تيري كوك(Terry cook) عام ٢٠٠١م، وتناولت الدراسة مفهوم الفلسفة الوضعية وفلسفة ما بعد الحداثة واستعرضت اراء الفلاسفة في الوثائق، كما انتقد كوك افكار (لوسيانا دورنتي) واتهمها بانها مازالت افكار وضعية.

ويشمل البحث النقاط التالية:

١- الفلسفة ونشأة علم الوثائق

٢- الفلسفة الوضعية وتأثيرها على علم الوثائق

٣- الحداثة والأهمية الإدارية للوثائق وظهور علم الأرشيف

٤- ما بعد الحداثة وعلاقتهما بعلوم الوثائق والأرشيف:

- آراء بعض فلاسفة ما بعد الحداثة في الوثائق
- علوم الوثائق والأرشيف في عصر ما بعد الحداثة
- مهنة الوثائقي والأرشيفي في عصر ما بعد الحداثة

أولا: الفلسفة ونشأة علم الوثائق:

كانت الفلسفة قديما هي الأم التي تطوي جناحيها على كل العلوم، ثم انشقت العلوم واحدًا تلو الآخر لتصبح علوما مستقلة. والفلسفة في أبسط معنى لها هي البحث عن الحقيقة، وكذلك علم الوثائق يبحث عن الحقيقة، غير أن علم الوثائق يبحث عن حقيقة المكتوب.وقد شغل تعريف الحقيقة فكر الفلاسفة قديمًا وحديثًا، وحدد الفيلسوف الفرنسي (لالاند) [٢] لمفهوم الحقيقة خمس دلالات هي خاصية كل حق، هي القضية الصادقة، هي ما تمت البرهنة عليه،هي شهادة الشاهد الذي يتكلم عما رآه وسمعه، هي الواقع.

وتعد الوثائق هي شهادة الشاهد المكتوبة التي يصف فيها ما يراه أو يسمعه، لذلك فهي تجسيد لحقيقة ما، وما يؤكد أنها تجسيد لشهادة شخص بعينه هو التوقيع، فالتوقيع هو تأكيد على حقيقة ما أو اقرار بالموافقة، وعلى ذلك فعندما يحتفظ الأرشيفيون بالوثائق ويؤكدون على التزامهم بحمايتها باعتبارها دليلاً على وقائع حدثت في الماضي فهم يعبرون عن التزامهم بنموذج فلسفي للحقيقة [٣].

ولقد تأثر علم الوثائق كغيره من العلوم بالنماذج الفلسفية التي طرحها الفلاسفة على مدى العصور حيث كان مبدأ الشك والبحث عن البرهان هو فكر الفلاسفة منذ القدم. وخلال أواخر العصور الوسطى الأوروبية، أصبحت الوثائق المكتوبة مهمة للمحكمة ومعترف بها كسجل "رسمي" وكدليل على "فعل"، وأصبحت الوثائق لها الشرعية في أنظمة المحاكم الناشئة التي أنشئت للدفاع عن الهوية القانونية وسلطة الدولة، غير أنها اصبحت عرضة للتزوير والتحايل باعتبارها دليل يمنح حق أو يترعه [٤].

وقد حدث ما يسمى بحروب الدبلوماتيك في أواخر القرن السابع عشر، وفي عام ١٦٤٣م بدأ اتباع القس البلجيكي (بولاند) في نشر المجلد الأول من كتاب سير القديسين، وبدأ الشك في صحة الوثائق المحفوظة بالأديرة والكنائس، حيث ظهرت الطبعة الثانية من كتاب سير القديسين عام ١٦٧٥م بمقدمة كتبها (دانيال فان بابنبروك) أعلن فيها شكه في جميع الوثائق المحفوظة بالأديرة والكنائس ووضع قواعد صارمة لبناء الصحة في الرقوق[٥] وقد رد عليه الراهب جون مابيون[٦] عام ١٦٨١م بكتابه الشهير "في الدبلوماتيك"[٧].

وينبغي الاشارة أن المناخ او الفكر الفلسفي في تلك الفترة كان قائمًا على الشك وظهرت طائفة (الشكاكون)، حتى أن مفكري أوربا وهم طلائع العقل الأوربي لم يكونوا يناقشون سلطة البابا فقط بل كانوا يناقشون وجود الله[٨]. وكان رينيه ديكارت[٩] الفيلسوف الفرنسي يقول في ذلك الوقت:

"لا أقبل شيئًا على أنه حق ما لم أعرف يقينًا أنه كذلك، بمعنى أن أتجنب بعناية التهور، والسبق إلى الحكم قبل النظر، وألا أدخل في أحكامي إلا ما يتمثل أمام عقلي في جلاء وتميز، بحيث لا يكون لدي أي مجال لوضعه موضع الشك" و«يجب النظر إلى كل ما يمكن أن يوضع موضع الشك على أنه زائف»[١٠].

ولقد اتبع مابيون في كتابه – الذي يعد طليعة الانتاج الفكري في علم الوثائق– منهجًا فلسفيًا كان سائدًا في ذلك العصر.

- نظرية المعرفة ومنهج نقد الوثائق

ظهرت الفلسفة التجريبية على يد جون لوك [١١] في القرن السابع عشر الذي هاجم القياس الأرسطي وأكد أن العقل يولد صفحة بيضاء تُخط فيها المعطيات والتجربة الحسية[١٢]، ورفض الادعاء بوجود أفكار فطرية موروثه وأكد على أن كل

معرفة مستقاة من التجارب وحده[١٣]، وهو بذلك رائد نظرية المعرفة (الابستمولوجيا) وهي البحث عن المعرفة وحدودها ومبرراتها[١٤] لكنه لم ينتبه إلى أن تجريبيته ستؤدي بالضرورة إلى الشك، والشك هو القاعدة العامة التي تشكل أساس المنهج التجريبي، حيث يشكك التجريبيون في كل شيء ماعدا مبدأ الحتمية العلمية. وقد انتبه الفيلسوف الانجليزي جورج بيركلي Berkeley George (١٦٨٥–١٧٥٣م)[١٥] إلى ذلك وأدرك أن التجريبية تجعل معتقداتنا بالأشياء التي لا نلاحظها مباشرة مشكوكا فيها[١٦].

ويرى لوك أن الحكم على صحة أو زيف الأمور الحياتية لا يمكن إظهاره أو إثباته بصورة دامغة بل ينبغي أن تقوم على أحكام افتراضية. إن تطابق الأحكام مع خبرة الشخص أو مع خبرات الآخرين تعد أساسا لهذه الأحكام. فمثلا عند الحكم على شهادة الآخرين يجب أن نأخذ في الاعتبار عدد الشهود وأهليتهم وكفأتهم وثباتهم وثبات شهود الطرف الآخر[١٧]. بمعنى أن تأييد اي رأي يتوقف على قوة الدليل أي على قوة العلاقة بين الرأي المراد إثبات صحته والدليل المقدم[١٨]. والكلمة اللاتينية evidence تعني الواضح أو المرئي، وبمعناها المجازي هي الشيء الذي يجلب غير المرئي (أي الحدث الماضي) إلى حيز الرؤية، وهكذا فإن المبادئ التجريبية التي نبني عليها اعتقادنا بأن الوثائق دليل يستحق الوثوق به تعكس المفهوم الذي يعتبر الوثائق شاهدا على الأحداث وصورة مطابقة للحدث إن كان بالإمكان مشاهدته.

ولقد عكَس كتاب مابيون الذي صدر عام ١٦٨١م نموذج (لوك) الذي أعاد النظر إلى المعرفة في اتجاه البحث التجريبي لتأسيس الحقائق، باعتبار الوثيقة دليلاً واعتبار الدليل استدلالاً (الدليل هو ما يمكن أن يستدل به على معلومات، والوثيقة هي الدليل أو الإثبات الذي يستدل به على صحة المعلومات والوقائع[١٩]. كان

مابيون يبحث لوضع الثقة القانونية للوثائق من خلال الصحة الدبلوماتية، فعن طريق الانتقال من ملاحظة الأمور المحسوسة (أي عناصر الوثيقة ذاتها) تتأكد الأمور غير المحسوسة (أي الزمن الماضي الذي خطت فيه الوثيقة)، وبذلك عضد علم الدبلوماتيك الاعتقاد بأنه يمكن الحصول على معلومات حول الوقائع التي لا يوجد سبيل مباشر للوصول إليها، وذلك عن طريق دراسة الوثائق(٢٠).

ولقد ساد الاجماع آنذاك ولفترة طويلة من الزمن أن الاستقراء هو منهج العلوم التجريبية الاخبارية التي تضطلع بالأخبار عن الواقع سواء كانت فيزو كيميائية أو انسانية(٢١).

والاستقراء في اللغة هو التتبع ومن استقرأ أمرا فقد تتبعه لمعرفة أحواله(٢٢).

ويعرف بأنه الاستدلال الذي يبدأ بدراسة الظواهر والأحداث الجزئية وينتهي إلى القوانين الكلية(٢٣).

والاستقراء استدلال صاعد يبدأ من ملاحظة جزيئات تجريبية ليصعد إلى صيغة كلية على هيئة قانون عام يحكم كل الحالات المتماثلة اينما وقعت ووقتما وقعت بمعنى أن الاستقراء في جوهره عملية تعميم للملاحظات التجريبية(٢٤). ويتضح من ذلك أن مابيون وتلاميذه اتبعوا المنهج الاستقرائي عند دراسة الوثائق. وفيما يلي مقارنة بين منهج مابيون والمنهج الاستقرائي.

يذكر الفلاسفة أن خطوات الاستقراء هي:

- المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه أي بحث علمي وهو ملاحظة الظاهرة محل الفحص ملاحظة دقيقة موضوعية.
- التعميم الاستقرائي للوقائع التي لوحظت.
- افتراض فرض يعلل أو يفسر هذا التعميم.

– التحقق من صحة الفرض[٢٥].

أما مابيون، فقد قام بفحص مجموعة من الوثائق المختلفة وبحث عن مجموعة وثائق أخرى لها نفس المصدر ثم فحصها بحثا عن خصائص بعينها (الخصائص الخارجية وتشمل الوسيط والمداد والأحبار) والخصاص الداخلية (والتي عرفها انها محتوى الوثيقة الذي يشتمل على الاسلوب والاختام والتوقيعات والتواريخ) وتلك هي الملاحظة العلمية، ثم وضع بروتوكولات معينة لأنواع وثائق بعينها[٢٦] وذلك هو التعميم الاستقرائي، وافترض أن الوثائق الصادرة من نفس المصدر لها نفس الخصائص وسعى للتحقق من ذلك الفرض.

وهذا ما يفسر اهتمام تلاميذ مابيون بتحديد شكل الوثائق في كل عصر وفقا لأنماطها ومنشئيها ووضع قوائم تفصيلية بأنماط الخطوط والرموز المستخدمة وقوائم تفصيلية بالأختام وأحجامها وصيغها في كل نوع من الوثائق وفى كل عصر[٢٧].

خطوات المنهج الاستقرائي	منهج مابيون
١– الملاحظة العلمية	١– قام بفحص مجموعة من الوثائق المختلفة وبحث عن مجموعة وثائق أخرى لها نفس المصدر ثم فحصها بحثا عن خصائص بعينها الخصائص الخارجية والخصاص الداخلية
٢– التعميم الاستقرائي	٢– وضع بروتوكولات معينة لأنواع وثائق بعينها
٣– وضع الفروض	٣– وافترض أن الوثائق الصادرة من نفس المصدر لها نفس الخصائص
٤–التحقق من الفرض	٤– سعى للتحقق من الفرض

جدول يوضح توافق منهج مابيون مع خطوات المنهج الاستقرائي

لقد وضع رواد علم الدبلوتيك قوالب عامة للوثيقة عبر تحديد العناصر المكونة لها، وتوسيع نطاق تطبيق تلك العناصر لتكون لها فائدة في كافة الأزمنة والأمكنة، مع التخلص من الخصوصيات المميزة لكل وثيقة، وربط عناصرها بعضها البعض وبهدفها النهائي[٢٨]. فكانت العناصر التي قاموا باختيارها هي عناصر وثائق النظام الحاكم او الوثائق التي تصدر عن الدولة (حيث كان موضوع علم الوثائق دراسة الوثيقة القانونية من حيث الشكل) وذلك لأن التعميم الاستقرائي لا يمكن أن يكون على وثائق عامة الناس لاختلاف طبائعهم وعاداتهم فكان التقييد باختيار الوثيقة القانونية.

ولقد كان الاستقراء آنذاك مسلما به بوصفه منهج العلوم التجريبية ولكن الاقتصار عليه فقط والارتكاز على حجة تعميم الوقائع التجريبية بوصفها تبريرا كافيا للمعرفة العلمية هو تجريبية متطرفة[٢٩]. لأن التعميم ليس إلا وسيلة غريزية للتبسيط، فحينما يظهر في موضوع صفة معينة نجعل هذه الصفة تنسحب على سائر الموضوعات المشابهة فتعمم على شعب صفات بعض أفراده[٣٠]، فبأي مبرر يخرج من وقائع جزئية محددة إلى قانون كلي عام، ولماذا يفترض أن كل وثائق عصر بعينه لها نفس الخصائص.

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأ الفلاسفة يتناولون مشكلة الاستقراء وظهر مصطلح العلية (السببية) وبدأ الفيلسوف ديفيد هيوم David Hume (١٧١١– ١٧٧٦م)[٣١] يتناول في كتاباته مصطلحات الاستدلال والدليل البين والحجج المستنبطة بدلا من مصطلح الاستقراء والتعميم وان كان يستخدمها بالمغزى التجريبي[٣٢].

ومما سبق يمكن القول أن علم الوثائق نشأ بغرض البحث عن دليل اثبات لأن الاتجاه الفلسفي في ذلك الوقت أكد على أن المعرفة تأتي من الأمور المحسوسة،

وشكك فيما عدا ذلك، وقد دفع الشك الراهب الدومنيكي البنديكتي إلى البحث عن حقيقة المكتوب، لكنه لفت الانتباه إلى أن علم الوثائق يستطيع اثبات الأمور غير المحسوسة التي حدثت في الماضي.

ثانيا: الفلسفة الوضعية وتأثيرها على علم الوثائق:

تعني الفلسفة الوضعية الاقتصار على ما هو موضوع او موجود أمامنا في العالم الواقعي التجريبي ورفض اي استنتاجات فلسفية تتجاوز هذه الحدود(٣٣)، إلى أن لفظ وضعي مرادف لما هو واقعي ومعطى مباشر من التجربة(٣٤). ويعد الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي اوجستن كونت Auguste Conte (١٧٩٨–١٨٥٧م) هو مؤسس المذهب الوضعي حيث أيد ضرورة اخضاع العلوم الاجتماعية للمنهج التجريبي مثل العلوم الطبيعية. وتحتل الوضعية القاعدة الاساس للمدارس التجريبية وذلك بأن كل معرفة عليها أن تبرهن نفسها حسب اليقين الحسي، إلا أن الوضعية ترى يقينية المعرفة ليست محصورة على الطريقة التجريبية(٣٥)، بمعنى أن المعرفة يمكن الوصول اليها من خلال الاساليب التجريبية وكذلك استعمال العقل، ويقول بعض الفلاسفة أن الوضعية أدارت ظهرها لنظريه المعرفة.

ولما كانت الوقائع أمورا ماضية فإنها لا يمكن ملاحظتها بطريق مباشر ولا يمكن التعرف عليها إلا بطرق وصول غير مباشرة، مثل شهادة شهود حضروا الواقعة أو وثيقة سجلت حدوث الواقعة أو غير ذلك. وتعد الوثائق هي الدليل الذي يجعل الأمور غير المحسوسة واضحة ومرئية، ذلك الدليل لم يستخدم للتأريخ فقط ولا في الاثبات فقط بل استخدم للغرضين معا. وقد نشأ علم الوثائق لغرض قانوني وهو اثبات صحة الوثائق لكنه سرعان ما استخدم من أجل كتابة التاريخ، ويقال أنه عندما بدأت الوثائق الأرشيفية تعتبر دليلاً تاريخيًا وبدأ المؤرخون يستخدمونها من خلال

استخدام النقد الدبلوماتي فقدَ علم الوثائق هدفه الأصلي وهذا ليس صحيح تماما لأن الدليل كان يقدر على أساس النقد الدبلوماتي[٣٦]، ولطالما استخدمت الوثيقة لأغراض عدة مثل الغرض الإداري والقانوني حتى بعد اختراع التقنيات الحديثة.

إن استخدام الوثائق الأرشيفية في فهم ماضي الفرد ودراسته دراسة أكاديمية هي معرفة مكتسبة حديثا منذ عصر النهضة في أوروبا وصادفت نوعا من الازدهار في نهاية القرن الماضي مع قيام الدول وتأثر التاريخ بالفلسفة الوضعية[٣٧]، لقد كان للنزعة الوضعية أثرًا كبيرًا على المؤرخين وفلاسفة التاريخ في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين أمثال المؤرخ الألماني فون رانكة (١٧٩٥-١٨٨٦م) الذي أعلن ميلاد التاريخ العلمي وكان مؤمنًا بالفلسفة الوضعية واشتهر بقوله (التاريخ هو معرفة ما حدث بالضبط)[٣٨]، حتى أن بعض المؤرخين رأوا التاريخ يمكن أن يستوعب فردية وقائعهُ بدرجة لا تقل ولا تزيد عن الفيزياء والكيمياء، وأن المؤرخ يستطيع أن يفسر اغتيال القيصر تمامًا كما يفسر الجيولوجي زلزالاً[٣٩]. وعلى ذلك اتجه المؤرخون إلى البحث عن الوثائق باعتبارها الدليل الذي يفسر الماضي، ولكنهم كانوا في حاجة الى اثبات صحة الوثائق أولا. وذلك لأن الوضعية المنطقية تستهدف ايضاح أن سائر المشكلات الفلسفية التي لم تحسم بعد أنها مشكلات لغوية ومن ثم فإنه يمكن حلها من خلال إعادة التركيب العقلي للغة، ولقد اقتفى الوضعيون أثر التجريبين في القول بأن الألفاظ والعبارات ذات المعنى تشير إلى ما يمكن التحقق منه بالخبرة الحسية ومن هنا كان مبدأ التحقق هو معيارهم لامتلاك المعنى، ويقصد بالتحقق هو أن اي عبارة ذات معنى إذا أمكن التحقق منها[٤٠]، بمعنى أن الوضعية دفعت المؤرخين إلى التحقق من الوثائق أولاً قبل الرجوع إليها لاكتساب المعرفة التاريخية.لكن التحليل المنطقي للغة- وهو المنهج الذي تقوم عليه الوضعية- يفقدها البعد الاجتماعي

والانساني لإهمالها الوظيفة الحية للغة كعامل اساسي للتواصل الاجتماعي[٤١]، أن الوضعية تعاملت مع اللغة باعتبارها نسق من الألفاظ والعلامات والرموز وتسعى إلى الوصول إلى الحقيقة بتحليل هذه الألفاظ تحليلا جامدا يعزل اللغة عزلاً كاملاً عن سياقها الاجتماعي الحي[٤٢].

وعلى الرغم من استخدام الوثائقيين لعناصر النقد الذي طرحها المؤرخ الألماني فون سيكلVon Sickel (١٨٢٦–١٩٠٨م)، إلا أن البعض انتقدها موضحًا أنها انعكاس للفلسفة الوضعية والتي لا تهتم بالعامل الانساني في نشأة الوثيقة.

ويقول المؤرخ كريستوفر بروك Christopher N. L. Brooke (١٩٢٧–٢٠١٥م):

"ولعل العرض الشكلي لعناصر الوثيقة، ودراستها دراسة تشبه البحث النحوي، تمثل بالنسبة لي عملا متطرفا في دراسة وتدريس الدبلوماتيك لا أتعاطف معه، حقًا إن وضع قائمة بالصيغ وفهرسة الأشكال جزء أساسي في الدبلوماتيك، ولكنها بلا معنى ما لم تنته إلى حقيقة تاريخية معقولة أو تفيد العمل الإداري، وربما يأتي وقت تتنافس فيه دراسات في الدبلوماتيك الحديثة بعمق علمي وتصارع أفضل ما قدمه فون سيكل"[٤٣].

إن الفلسفة الوضعية اهتمت بالتأكيد على صحة وأصالة الوثائق الأرشيفية لأنها تُنشأ كمنتج لنشاط إداري، ولكن الوضعية لا توضح أن الوثائق عبارة عن نواتج لكيانات وعلاقات اجتماعيه وتم نشأتها لأسباب قد تكون ليس لها علاقة بالموضوعية أو الصحة[٤٤].

ولقد وضعت المعايير القياسية لتقييم صحة الوثائق في القرن التاسع عشر على أساس المذهب العقلي في دراسة الأدلة القانونية (حيث وضعت قوانين التي تتطلب الحصول على الوثائق الأصلية في بعض الأحكام باعتبارها الدليل الأفضل)، والمذهب الوضعي في الدراسات التاريخية. وعمل (فون سيكل) على تضييق مجال علم الوثائق ليدرس الوثائق القانونية، وأصبح مصطلح الوثائق يعني "الوثائق القانونية المثبتة الأصلية" أو التي هي نتاج النظام القانوني والتي توضح الإجراءات الرسمية وبصفة خاصة إجراءات المحاكم(٤٥).

ومن تلك المعايير القانونية والتاريخية وضعت مبادئ علم الأرشيف وتغيرت النظرة إلى صحة وموثوقية الوثيقة. وهناك عدة أفكار وضعية ظهرت في علوم الوثائق والأرشيف والتي مازالت موجودة في بعض الدول مثل:-

١- الوثائق الأرشيفية هي الوثائق التي تقرر حفظها في عهدة الأرشيفي، والأرشيف هو المكان الذي تحفظ فيه الوثائق، فإذا كانت الوثيقة تعكس واقعة ما فإن الموثوقية تتوقف على ادعاء منشئها أنه كان شاهدًا على تلك الواقعة وصحتها تتوقف على ادعاء مسئول الحفظ (الأرشيف) أنه احتفظ بالوثيقة الأصلية دون تعرضها للانتهاك أو التزييف.

٢- الوثائق الأرشيفية هي نواتج تكونت بشكل عضوي لأنشطة جهة ما وهي تقدم دليلاً على تلك الأنشطة وتعكس الواقع.

٣- النظر للأرشيف على أنه مكان مادي مسئول عن عهدة وثائق مادية (ليست افتراضية).

٤– دور الأرشيفي هو حارس الذاكرة وليس المشارك في تكوين ذاكرة الأمة (كما تقول فلسفة ما بعد الحداثة) وأن التحدي الأساسي للأرشيفي هو الحفاظ على أكثر مصدر ثراء وانعكاسا لواقع المجتمع (بمعنى أن الأرشيفي هو أمين الحفظ)[٤٦].

وعلى الرغم من أن الفكر الوضعي جعل الوثائقيين يقتصرون على دراسة الوثائق القانونية لأغراض تاريخية،إلا ان الفلسفة الوضعية نظرت إلى الوثائق على أنها مصدر رئيسي ومحايد لكتابة التاريخ بينما نظرت لها ما بعد الحداثة نظرة الشك.

ثالثا: الحداثة والأهمية الإدارية للوثائق وظهور علم الأرشيف

كلمة الحداثة هي ترجمه للكلمة الانجليزية (modernism) مأخوذة من كلمة (modern) بمعنى حديث، وهي نمط من الفنون والآداب والعلوم استخدم أفكار مختلفة عن تلك المستخدمة في الماضي[٤٧].

إن الحداثة هي بنت عصر التنوير الذي ظهر في أوروبا على يد اثنان من الفلاسفة الألمان هما ايمانويل كانط Immanuel Kant (١٧٢٤–١٨٠٤م)[٤٨] وهيجل Hegel (١٧٧٠–١٨٣١م)[٤٩] وهو العصر الذي كان فيه الايمان الكامل بقدرة العقل، ويقول كانط " إن التنوير هو خروج الانسان عن قصوره الذي اقترفه في حق نفسه وعجزه عن استخدام عقله إلا بتوجيه من انسان اخر"، فأصبحت الأهمية للعقل والعقلانية وأصبح العقل النقدي مجاورا لكل معرفة فالصرح الذي أقامته الحداثة ارتكز على عدة أساسيات منها العقلانية والصيرورة التاريخية والتقدم الاجتماعي، حيث انتقلت الحداثة بالمعرفة من وجهها التأملي إلى المعرفة التقنية المؤمنة بالعقل أشد الإيمان[٥٠].

ولاشك أن البيروقراطية العقلانية الذي أسسها ماكس فيبرMax Weber (١٨٦٤-١٩٢٠م) هي بنت المشروع الحداثي الذي يدعو إلى تطوير المجتمع بالمعرفة. وفي هذا النظام تم تصميم الهياكل الإدارية كاستراتيجيات للإدارة ووضعت أساليب لحفظ الوثائق والسجلات الإدارية وأنشئت مكاتب التسجيل في الجهات الإدارية، وتم تدريب الموظفين على اتباع الإجراءات، وتوثيق معاملاتهم على نفس النماذج، وتقديم التقارير إلى مكتب محدد مركزي لمسك الدفاتر. وكانت تدار المراسلات بنفس الطريقة من مكتب إلى آخر باستخدام خطط التصنيف الموضوعة لتعكس السياسة التنظيمية وتوثق للمراسلات الصادرة والواردة [٥١] وتعتبر الوثائق الصحيحة والموثوق فيها ضرورية جدًا في هذا النظام باعتبارها الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها الموظفون في اتخاذ القرارات، حتى يستطيع الرؤساء أن يفسروا بالضبط أي إجراء تم اتخاذه في أي وقت. وهكذا فإن المؤسسة الفاعلة تعتمد على إنشاء الوثائق وحفظها وكيفية الوصول إليها، كما أنها تؤثر على إجراءاتها وتوقيت إنشاء الوثائق وصياغتها وطرق صيانتها وإتاحتها وأماكن حفظها[٥٢].

ولقد ابتكر النظام البيروقراطي طريقتين لتقييم صحة الوثيقة:

الطريقة الأولى: تقييم الموثوقية الوثيقة بطريقة غير مباشرة عن طريق التركيز على الشخص الذي أنشأ الوثيقة والشخص المسئول عن حفظها. (والنظرية البيروقراطية بذلك تعزز قيمة الأرشيف وأهميته في إدارة وثائق المؤسسات الإدارية).

والطريقة الثانية لتقييم أي وثيقة مباشرة هي اكتمال الوثيقة يقصد باكتمال الوثيقة وجود العناصر الرسمية المطلوبة من قبل النظام القانوني والإداري في وثيقة محددة لتكون قادرة على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله[٥٣]. وتعتمد

البيروقراطية على عنصرين أساسين للحكم على الوثيقة أنها كاملة هما التاريخ والتوقيع.

ويعتبر التوقيع إقرار من الكاتب أن الوثائق تعكس الواقع، ويجعل الكاتب مسئولاً عن كل كلمة كتبها في الوثيقة، وعند تحديد التاريخ المكاني والزماني تتحول الوثيقة إلى حقيقة، حيث يعتبر التاريخ الزماني والمكاني معبرا عن العلاقة بين منشئ الوثائق والحدث الموجود في الوثيقة، ويوضح التوقيع العلاقة بين الشخص المسئول عن الوثيقة والحقيقة نفسها[٥٤] وشرط توقيع المسئول عن الوثيقة يعتبر من وجهة النظر العقلانية جهدا يضمن قيمة صحة الوثيقة.

ويقول استاذ علوم الانسان جاك جودي Jack Goody (١٩١٩–٢٠١٥م) "إن التوقيع ليس مجرد بطاقة هوية ولكنه تأكيد على حقيقة أو إقرار بالموافقة. وهكذا، فإن قيمة الوثائق الإدارية تقاس وفقا لتأثير القواعد التي اتبعت عند إنشاء تلك الوثائق وحفظها. فكلما كانت القيود شديدة والقواعد ملزمة، كلما زادت درجة قيمة الوثيقة"[٥٥].

والخلاصة، إن الحداثة اهتمت بالوثائق وعززت من قدرتها على حفظ ذاكرة الانسان وتسيير العمل الإداري، واعتبرت أن صحة الوثيقة يمكن اثباتها عند افتراض وجود علاقة موحدة وثابتة بين النائب (أي الوثيقة) وموكله (أي الواقعة التي حدثت في وقت ما) وإيمان راسخ بقدرة اللغة على تصوير الحدث وان تعكس معارف ثابتة ومعممه حول طبيعة الوثيقة والظروف المحيطة الضرورية لضمان صحته[٥٦]، كما كانت سببًا في ظهور علم الأرشيف، فالمجتمعات الحديثة لابد لها أن تحفظ وثائقها وتخلد أعمالها وكذلك لإدارة المؤسسات الإدارية بشكل فعال.

رابعا: ما بعد الحداثة وعلاقتهما بعلوم الوثائق والأرشيف

إن مصطلح ما بعد الحداثة استخدم ليصف حالة الثقافة في أعقاب التحولات التي غيرت العالم فبينما تدخل المجتمعات ما يعرف بالعصر ما بعد الصناعة تدخل الثقافات ما يعرف بما بعد الحداثة(٥٧)، على اعتبار أن المجتمعات الحديثة هي التي بدأت في الظهور بعد نهاية العصور الوسطى، كما أن ما بعد الحداثة تهجر ما تعارفت عليه المتاحف والمعارض والمكتبات وفي جعبتها شيء من النصوص والصور لترتمي في أحضان التقنيات الحديثة وما تتيحه من امكانات(٥٨).

إن ما بعد الحداثة تبدأ بالتشكيك أو عدم الوثوق في كثير من الأسس والمبادئ العامة، وترى أن الزمن قد تغير وأن الظروف العامة قد تجاوزت كل هذه الانجازات نتيجة لتقدم وسائل الإعلام والتواصل بوجه خاص مما أدى إلى ظهور حالة جديدة من التاريخ تتطلب قيام نظريات ومفاهيم تتلاءم مع الأنماط المعرفية الجديدة(٥٩). وترى ما بعد الحداثة أن مناهج البحث والفلسفات وسائر الأشياء الفكرية الأخرى التي طالما تم التعبير عنها منطقيا هي في النهاية قصص نحكيها لكي يقنع أحدنا الآخر أو يسليه في المحادثات التي يتكون منها كل مجال(٦٠). وتعتبر تلك الحكايات (بتعبير ما بعد الحداثة) هي البنية المعرفية التي تشكل أنماط المعرفة الإنسانية، ويميز الفيلسوف الفرنسي جان فرانسوا ليوتار Jean-François Lyotard (١٩٢٤-١٩٩٨م) بين ثلاثة أنماط من المعرفة الانسانية(٦١):

النمط الأول: المجتمع القبلي الذي يستقل بنمط المعرفة الحكائية وذلك لان المجتمع البدائي يعتمد في انتاجه للمعرفة على الحكاية الأسطورية أو الشعبية الخيالية

النمط الثاني: المجتمع الحداثي وتسوده معرفة الحكايات الكبرى ويقصد بها الأفكار الفلسفية الكبرى والخطاب السياسي بمعنى أن الفلاسفة والسياسيين هما من

شكلوا نمط المعرفة في المجتمع الحداثي. واعتماد المؤرخين على الوثائق في كتابة التاريخ – والتي يعتبرها ما بعد الحداثيين أنها وثائق الحكم– هو نقلهم للمعرفة مستخدمين الخطاب السياسي.

النمط الثالث: النمط المعرفي لما بعد الحداثي وهو نمط معرفي للوضع التكنولوجي المعلوماتي لما بعد الحداثي ويسوده ثلاثة أنواع:

- نمط يستهدف تحويل المعلومات إلى سلعة للاستهلاك والربح وهو ما تمثله الدول الرأسمالية ومديرو المنظمات الاقتصادية والشركات.
- نمط يستهدف تحويل المعلومات وتدفقها عبر وسائل الاتصال إلى مادة للتواصل الحر بين مختلف الجماعات (المجتمع).
- خطاب يتمرد على النوعين السابقين ويعمل على تحويل المعلومات إلى مادة للابتكار الخالص المعفي من أي غاية كبرى (يقصد بها المعرفة العلمية).

ولدى دعاة ما بعد الحداثة تردد عميق حول الوثائق. فبينما هم يشكون في حقائق التاريخ ويعتبرون المواد الأرشيفية مجرد بقايا وآثار لعوالم هالكة ومفقودة ويرون الوثائق نفسها كمرايا خادعة تشوش الحقائق ووقائع الماضي لصالح كاتب الوثيقة أو من تتحدث الوثيقة عنهم، أن هناك شخصيات تم تمجيدها رغم أنها لم تكن تستحق التمجيد، إلا أنهم رغم ذلك يلجئون إلى التاريخ والتحليلات التاريخية[٦٢]، فبينما تعاملت الحداثة مع كل نص باعتباره نافذة مفتوحة على أحد الوقائع فإن ما بعد الحداثة تنظر إلى النص باعتباره جدارًا عازلاً يحول دون الوصول للحقيقة' فلا تعتبر الوثيقة أو اي نص مكتوب انعكاسا لواقع كان موجود فيما مضى ولكنها عامل أساسي في إعادة بناء الحقيقة[٦٣].

إن ما بعد الحداثة القت باللوم على الوثائق (المعرفة التوثيقية في كتابة التاريخ، وتقول ان بعض الأحداث التاريخية المهمة التي لم يكن لها وثائق تاريخية تم تجاهلها.

١- من آراء بعض فلاسفة ما بعد الحداثة في الوثائق:

يقول الفيلسوف الفرنسي جاك لوجوف Jacques Le Goff (١٩٢٤-٢٠١٤م):

"الوثيقة ليست نصا موضوعيا وبريئا، ولكنها تعبر عن سلطة المجتمع الماضية "أو الحاضرة" فالوثيقة هي ما يبقى، ما يعتبر صحيحا لكل وثيقة على حدة يعتبر كذلك لجميع المواد الأرشيفية إجمالا. وليس من المصادفة أن أول المواد الأرشيفية هي تلك التي كانت مرتبطة بالسلطة في مصر والصين وحضارات أمريكا القديمة كانت السلطة متركزة في الدين والمعابد والكهنة أو في الأعمال والتجارة والمحاسبة أو في الملوك والأباطرة والفراعنة، إن العواصم في تلك الحضارات والحضارات الأخرى التي تلتها أصبحت "مركز الذاكرة" السياسية حيث "يفرض الملك على كافة الأراضي التي يحكمها برنامجا للتذكر يكون هو أساسه"(٦٤).

كما تقول الفيلسوفة الكندية ليندا Linda Hutcheon (١٩٤٧م-.....):

"إن كل الوثائق والمدونات التاريخية التي يستخدمها المؤرخون ليست بالضرورة دلائل تتمتع بالحيادية في تناولها للظواهر التاريخية والتي لابد وأن يكون لها تواجد مستقل خارج تلك الوثائق والمدونات. وكل الوثائق تتضمن كمًا من المعلومات وهذا هو ما يمنحها بعض الحقائق التاريخية والتي تحدد المفهوم الوثائقي للمعرفة التاريخية"(٦٥).

وهناك رأي جيريدا ليرنرGerda Lerner (١٩٢٠–١٩٧٣م):

"أن تلك السلطة التي كانت وراء الوثائق والمواد الأرشيفية والذاكرة الأولى في التاريخ كانت تابعة للكهنة بشكل مقصود وفاقد للضمير، فقد كانت النساء غير مشتركات في العملية الأرشيفية في العالم القديم"(٦٦).

ونادى ما بعد الحداثيين بضرورة وضع معايير للوثائق الصحيحة التي يمكن الوثوق بها، لأن طرق تقييم صحة وموثوقية الوثائق والتعميمات التي قامت عليها ليست حقائق أبدية ولكنها (أي الوثائق) آراء بشرية تشكلت في إطار ظرف تاريخي وثقافي معين ولا يمكن اعتبارها شهادة على العالم لأن المعايير الي وضعوها مسبقا لتحديد ما يرونه صحيحا هي نفسها معايير ناتجة عن خيارات سياسية وتاريخية لا تستنفذ كل الطرق الممكنة للنظر إلى العالم(٦٧)، أن معنى وقيمة الوثيقة تمتد إلى ما هو أبعد من مجرد اعتبارها دليلاً صحيحًا وموثوقا به(٦٨). وأن وجهة النظر الوثائقية والأرشيفية للوثيقة لا تكفي وحدها لإثبات الصحة بل تحتاج إلى آراء أخرى حول المجتمع الذي أنشأ الوثيقة وظروف نشأتها لأن اللغة والوسيط وغير ذلك لا تكفي وحدها لمنح الثقة في الوثيقة واعتبار ما ورد بها من حقائق لا شك فيها. حيث يرى فلاسفة ما بعد الحداثة أنه لا يوجد أساس ثابت للحقيقة يعزز معناها، فكل مجتمع له طرق ونماذج تمكن الفرد من التمييز بين النصوص الصحيحة والزائفة، وطرق اقرارها للثقة في اي نص من النصوص وكذلك له أساليبه وإجراءاته القيَمة للوصول إلى الصدق والصحة، ودرجة معينة للأشخاص المقبول الثقة فيهم(٦٩).

– جاك دريدا والأرشيف

كتب جاك دريدا Jacques Derrida (١٩٣٠–٢٠٠٤)(٧٠) دراسة بعنوان (archive fever) عام ١٩٩٥م وتساءل دريدا عن مفهوم الأرشيف قائلاً(٧١):

"إن كلمة Archive مشتقة من الكلمة اليونانية "archeion"، والتي تعني مترل أو مقر أو مكان إقامة قضاة المحاكم العليا "the archons"، أولئك الذين كانوا يحكمون. وهكذا فإن المواطنين الذين كانت بيدهم السلطة السياسية كانوا يعتبرون أن لهم الحق في إصدار القانون وتطبيقه. وبفضل سلطتهم المعترف بها، كانت الوثائق الرسمية تحفظ في بيوتهم (سواء كان مترل خاصا او مقر العمل). ويعتبر القضاة في الأساس الأوصياء على الوثائق. وهم لا يضمنون فقط السلامة المادية لما هو مستودع لديهم ولما هو ركيزة أساسية، ولكن كان لهم الحق في التفسير والأهلية.

كما أنهم يمتلكون سلطة تفسير المواد المحفوظة. ولأن هذه الوثائق في عهدة أولئك القضاة، فإنها سارية قانونيا، ولكي يتم حراستها بهذا الشكل فقد احتاجت هذه المواد المحفوظة لحارس وموقع يتم حفظها فيه". ويعتقد أن مفهوم الأرشيف بمعناه اللغوي لم يعد صالحا في العصر الحالي وما به من تغيرات في الوسائط وطرق انتاج الوثائق (الآلات والأدوات المستخدمة لطباعة الأرشيف على حد قوله مثل الفاكس وجهاز الحاسب الآلي والمطبعة).

ويرى دريدا أنه هناك فرق بين مصطلح (Archive) المفرد، (Archives) الجمع، وبالفعل قامت بعض المعاجم المتخصصة بوضع تعريف لكل منهما على حدة حيث تستخدم كلمة (Archive) كفعل وليس اسم للجهة أو المكان، تعني عملية جمع الوثائق اي بمعنى الارشفة. ويعرف مشروع انترباريس كلمة (Archive) "حفظ البيانات والوثائق والسجلات الرقمية غير النشطة او المستخدمة".

كما تستخدم من قبل التقنيين أيضا بمعنى نقل ملفات كمبيوتر إلى وسائط مختلفة لفترات طويلة مثل الشرائط الممغنطة أو الأقراص الضوئية وذلك عندما تقل الحاجة إليها [٧٢]، بينما كلمة (Archives) هي الجهة التي تقوم بحفظ الوثائق[٧٣].

يؤكد (دريدا) أن الاتصالات الشخصية والاجتماعية والمؤسسية والتكنولوجية هي في الواقع عملية أرشفة، أو ما يسميه (archivization) ويؤكد أن هذه الأنشطة تكشف عن مدى ارتباطنا التام بالأرشيف كوسيلة للحفظ واحتياجنا للأرشفة واستخدام الأرشيف، لكنه يقول إننا نفعل ذلك من أجل محاولة تجاوز هذا البديل التقني للواقع في السعي إلى "الوجود المطلق للحياة المطلقة.

ولقد عرف العالم شلينبرج الأرشيف أنه "وثائق أي مؤسسة عامة أو خاصة والتي اعتبرت جديرة بالحفظ الدائم بغرض الرجوع إليها أو البحث فيها والتي أودعت أو اختيرت للحفظ في مؤسسة أرشيفية"، وكان هذا التعريف من أهم التعريفات للأرشيف لكنه أصبح لا يلاءم إلا الوثائق التقليدية فقط ولا يوضح وظائف الأرشيفي حيال الوسائط غير التقليدية، كان مفهوم الأرشيفي أنه الحارس المسئول عن حماية الوثائق المحفوظة داخل الأرشيف وليس من حقه اجراء أي تعديل أو تغيير فيها بل ويجب عليه حفظها وحمايتها من التلاعب والتلف، وذلك للحفاظ على صحة الوثيقة وأصالتها(٧٤).

لكن (دريدا) تساءل كيف يعكس الأرشيف الواقع او يمكن الوصول إلى الحقيقة من خلاله والأرشيفي مازال يقوم بذلك الدور التقليدي في حفظ الارشيف. بل لماذا يعكس الواقع، لماذا لا يتدخل في إنشاء الوثائق ويساعد في حفظها وتداولها بدلاً من مجرد عكس الواقع؟

بينما أن تدخل الأرشيفي في الوثائق التقليدية يفقد الوثائق أصالتها، إلا أن عدم تدخله في البيئة الإلكترونية يفقده الوثائق ذاتها بمرور الوقت. إن التكنولوجيا الحديثة أجبرت الوثائقي (الدبلوماتي) أن يتدخل من أجل الحفاظ على صحة وأصالة الوثائق، وأصبح لازمًا على الارشيفي إعداد الميتاداتا في أعمار الوثائق المختلفة

وكذلك إجراء عمليات النقل والتهجير وغير ذلك من العمليات التي تعد أساسية من أجل الحفاظ على الوثائق إلى الأبد(٧٥).

إن الأرشيفي لم يعد ذلك الحارس الذي يقوم بحفظ الوثائق ولم يعد دوره يقتصر فقط على إعداد العمليات الفنية، بل أصبح يتدخل أثناء انشاء الوثائق جنبا إلى جنب مع الوثائقي وذلك لإنشاء وثائق جديرة بالثقة تستحق الحفظ الأبدي. وعند مشاركة الأرشيفي في انشاء الوثائق يصبح جزءا من السياق لأنه يساعد بشكل مباشر في تكوين سياق الوثائق، وكلما يتغير السياق (السياق التقني بصفة خاصة) تتغير طريقة عرض الوثائق وربما الوسيط الذي يحملها يتغير ايضا، وبذلك يصبح الأرشيفي مشاركًا في تكوين ذاكرة الأمة وليس حارسًا فقط ولا يعكس الواقع فقط بل إن له دور أساسي في تكوين الذاكرة والحفاظ عليها بشكل مستمر.

ومشاركة الأرشيفي في انشاء الوثائق وكونه جزءا من السياق يؤثر على فهمه للوثائق وفهمه للاتصالات الموثقة والأرشيفات ذات الطبيعة الخاصة، مما يرفع كفاءته المهنية ويزيد من قدرته على أداء وظيفته الأساسية بشكل فعال، حيث يستطيع تقييم واختيار الوثائق التي تستحق الحفظ ويحدد كيفية ترتيبها ووصفها، كما يمكنه حفظها بشكل سليم واتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستمرار وجودها على المدى الطويل وكذلك إعادة إنشائها من أجل الحفاظ عليها (هذا بالنسبة للوثائق الإلكترونية)(٧٦).

وختامًا، لا يمكن القول أن نظرية ما بعد الحداثة هي فكر مضاد لمفهوم الوثائق، فبالرغم من الآراء المتناقضة لما بعد الحداثيين حول الوثائق والأرشيف، إلا أن فلسفة ما بعد الحداثة تعد نموذجا جديدا لفت النظر إلى أهمية الوثائق ودعى إلى ضرورة التغيير والتطور، مما أدى إلى ظهور علم جديد هو علم الوثائق الأرشيفي.

٢– علوم الوثائق والأرشيف في عصر ما بعد الحداثة

إن ما بعد الحداثة تنبه الوثائقيين والأرشيفيين إلى أن دورهم حيال المجتمع ليس فقط إعداد قوائم بعلامات الصحة والاثبات لوثائق عصر بعينه، ولا إعداد بطاقات وصف للمتكاملات المحفوظة بالأرشيف، بل إن دور الوثائقي اثبات صحة الوثائق التاريخية واستخراج الحقائق التي لاشك فيها للمؤرخ ليقوم بكتابة التاريخ مباشرة دون الحاجة لإعادة البحث في صحة الوثائق، واثبات الصحة لن يتم فقط بدارسة الخصائص الخارجية والداخلية للوثيقة بل بدراسة كل الظروف التاريخية والاجتماعية والإدارية والتوثيقية المحيطة بالوثيقة، بمعنى أن دور الوثائقي هو استخراج الحقائق من الوثائق بعد اثبات صحتها.

إن ما بعد الحداثة جعلت الوثائقي مضطرا للبحث عن السياق المحيط بالوثيقة حتى يتثبت من صحتها ويستطيع أن يعلن عن حقيقة تاريخية مؤكدة. ويعتقد البعض أن السياق هو دراسة الجهة التي أنشئت الوثيقة والقوانين المنظمة لها، لكن السياق الذي يقصده الما بعد الحداثيين هو كل الظروف المحيطة بالوثيقة والحقائق الواردة فيها.

ويتهم بعض الوثائقيين الأرشيفيين – المؤمنين بفلسفة ما بعد الحداثة – لوسيانا دورنتي بأن أفكارها مازالت وضعية سواء في علم الأرشيف أو علم الوثائق.

وتتضح نظرتها الوضعية في علم الوثائق في دراستها للسياق فهي لا تتجاهل البيئة الاجتماعية المحيطة بعملية إنشاء الوثائق ولكن تعتبرها محكومة بالسلطة القانونية للمجتمع الذي يعيش فيه منشئ الوثيقة(٧٧)، حيث أن السياق عند دورنتي يشمل (المصدر – السياق القانوني – الإداري – التوثيقي – التقني في الوثائق الإلكتروني).

بينما يرى عالم الارشيف اود بوتشي (Oddo Bucci) أن السياق موجود خارج الوثيقة في التصرف نفسه ونوايا الشخص المسئول عن انشاء الوثيقة أو في السياق الوظيفي الكامن وراء الوثيقة وليس في الوثيقة نفسها، وهناك عدد من الوثائقيين يؤيدون (بوتشي) في الاهتمام بالسياق الاجتماعي والوظيفي والتنظيمي في إنشاء وحفظ الوثيقة من أجل فهم الوثيقة والحصول على المعرفة التي تؤهل الأرشيفي لأداء عمله وايضا للوصول إلى صحة الوثيقة(٧٨).

والسبب الآخر لاتهام دورنتي بالوضعية هي اعتقادها مثل الدبلوماتيين القدامى أن أفكارها صالحة عالميا يمكن تطبيقها على وثائق أي عصر، إن اتحاد ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأوكسجين تحت نفس الظروف الطبيعية في أي مكان على كوكب الأرض وفي أي وقت ينتج دائما جزيئا واحدا من الماء، إلا أن التقاء اثنين من كتبة الوثائق في نفس الوظيفة يقومان بتوثيق نفس الحدث في دولتين مختلفتين، لن ينتج نفس الوثيقة(٧٩). إن أفكارًا مثل الحيادية والشمول والمعايير الثابتة لا تتناسب مع الفكر ما بعد الحداثي.

وعلى ذلك يمكن القول أن فلسفة ما بعد الحداثة التي شككت في صحة الوثائق وذكرت أنها وثائق الحكم وليست وثائق المجتمع متجاهلة الوثائق الخاصة أو ما يعرف بوثائق الأفراد بصفتهم الشخصية، جعلت الدبلوماتيين يهتمون بالسياقات المختلفة للوثيقة من أجل اثبات صحتها، وأعادت الحياة إلى علم الوثائق حيث أصبح يبحث في اثبات الثقة للوثائق بكافة اشكالها مثل (ورق، شرائط مغناطيسية، خرائط، صور فوتوغرافية ورقمية) بعد أن كان يبحث في الوثائق النصية فقط.

أما علم الأرشيف، فتعرف لوسيانا دورنتي علم الأرشيف أنه "مجموعة من المعارف حول طبيعة وخصائص الأرشيف والعمل الأرشيفي تم تنظيمها بشكل

منهجي في نظريات وأساليب وممارسات"[٨٠]. وفي فكر ما بعد الحداثيين أنها تدمج المعرفة الارشيفية مع العمل الأرشيفي وتخلط بين العلم والمنهج العلمي. إن المعرفة الأرشيفية هي الصورة اللفظية للممارسة اليومية لأوقات وأماكن واستخدامات قيم علم الأرشيف المتنوعة. بينما علم الأرشيف هو "الإطار التنظيمي والفكري" للمعرفة الأرشيفية الذي يؤدي إلى تكاملها[٨١].

ويجب الانتباه إلى أن وظيفة الوثائقي (الدبلوماتي) والأرشيفي أصبحت أكثر تعقيدا في ظل البيئة الإلكترونية وفي ظل التطور الإداري وتعقد البيئة التنظيمية، فهناك هياكل وأنظمة معقدة ومعلومات بكميات هائلة ووثائق افتراضية غير مرئية للعين البشرية، لذلك كان لابد من إعادة التفكير في وظيفة الوثائقي والأرشيفي، نحن مضطرون لتحويل تركيزنا من الأرشيف إلى الأرشفة والتوثيق بمعنى التحول من الوظائف المادية (الترتيب والوصف والحفظ والترميم) إلى عملية التوثيق والأرشفة ذاتها، من الأشياء المادية إلى العمليات[٨٢]. والنجاح في ذلك يتوقف على قدرة الأرشيفي للتكيف مع دوره الجديد والتوقف عن اعتبار نفسه حارس فقط لذاكرة الأمة.

٣– مهنة الوثائقي والأرشيفي في عصر ما بعد الحداثة:

يؤدي الأرشيفيون (Archivist) والموثقون (Notary) وظائف محددة ضمن منظومة العمل بناء على التوصيف الوظيفي في أماكن العمل المختلفة، فمهمة الأرشيفي تشمل مجموعة من الواجبات والمسئوليات التي تتطلب فيمن يشغلها مؤهلات ومواصفات محددة لتحقيق هدف الوظيفة المحدد[٨٣]. لكن عصر ما بعد الحداثة فرض على كلاهما (الموثق والأرشيفي) مهام جديدة في وظيفتهم الأساسية

واستحدث للوثائقي دورًا معهم، وكذلك ظهرت وظائف جديدة تتطلب مؤهلات ذات طبيعة خاصة.

– مهام الوثائقي والأرشيفي فيما بعد الحداثة:

يؤدي الموثق (Notary) مهمة محددة داخل مكاتب التوثيق التقليدية وهي توثيق العقود والأفعال القانونية بين أطراف التعاقد، ويقوم بتسجيل التصرفات في دفاتر الجهة لتكون شاهدا على الحدث بحيث يمكن الحصول على الوثيقة مرة اخرى في حاله فقدانها. كذلك يؤدي وظيفة مشابهة في مراكز البحوث وتسجيل براءات الاختراعات وغير ذلك. أما الأرشيفي فتتطلب مهنته في الجهات الإدارية استلام الوثائق وتسجيلها واجراء العمليات الفنية اللازمة ثم حفظها في أماكن الحفظ المتاحة، لكن التكنولوجيا الحديثة وتنوع وسائل الاتصال فرض على كلاهما التعامل في البيئة الإلكترونية، وقد يتطلب الأمر القيام بالتسجيل التقليدي والإلكتروني في نفس الوقت.

لقد أصبح التحدي الأساسي للأرشيفين هو الكشف عن سياق الوثائق والملفات واستمرار حفظ السياق وتعديله كلما تتطلب الأمر، وليس المقصود من ذلك حفظ السياق في البيئة الرقمية فقط بل في البيئة التقليدية ايضا، وذلك لأن توثيق السياق التنظيمي والوظيفي والاجتماعي للوثائق في نفس وقت انشائها أو خلال العمر الأول، من قِبل الأشخاص المسئولين عن انشاء الوثيقة أو تحت اشرافهم، سيكون أكثر منطقية ومصداقية بدلا من الوصف اللاحق للسياق[٨٤]. والمصدر الرئيسي للمعلومات عن انشطة المؤسسة هو الوظائف نفسها، ولذلك يجب تحديد وظائف المؤسسة وانشاء نظام المعلومات قبل إعداد اي وثيقة[٨٥] وتقسيم السجلات على أساس طبيعة النشاط والحاجة القانونية والمالية والتشغيلية للمؤسسة، وأثناء جمع

الوثائق داخل الملفات يقوم الأرشيفي بتحديد السياق الفعلي الوثائق (الاجرائي والإداري.....) وتحديد ايضا الوثائق التي لا تستحق الحفظ الابدي. والسياق الفعلي أو الواقعي مثل القواعد غير المعلنة او غير الرسمية، فينبغي على الأرشيفي ألا يتجاهل الابتكارات غير الرسمية أو الحلول التي ينشئها الأفراد في المؤسسات سواء عن قصد أو بدون قصد لمواجهة جمود البيروقراطية أو القواعد الرسمية(٨٦)، ذلك السياق لا يستطيع احد خارج المؤسسة تحديده.

ولعل توثيق السياق يفيد أيضا في الاحتفاظ ببيانات حول الوثائق التي تم اعدامها، فضلا عن الوثائق الموجودة بالفعل، وايضا معرفة أهداف وأساليب النشاط اليومي للمؤسسة.

وبذلك فإن توثيق السياق بوجود ملف مرجعي مكتمل عن سياق الوثيقة منذ لحظة انشائها يفيد المستفيد من إدارات الوثائق الجارية ومن دور الوثائق التاريخية أيضا، لأنه عند قيام الأرشيفي بإعداد بطاقات وصف في العمر الثالث للوثيقة سيجد البيانات التي تتعلق بالأشخاص والتاريخ الإداري والعلاقات بين الملفات والاجراءات المتبعة موجودة بالفعل، فضلا عن معرفة أشكال الوثائق وانواعها ومتى ظهرت تلك الأنواع واستخدمت في المؤسسة، وكذلك معلومات حول الجهات التي لها مسئوليات قانونية وإدارية مشتركة مع المؤسسة، ويمكن اضافتها في حقل الوحدات ذات العلاقة(٨٧).

وينبغي توضيح، أن إدارة الوثائق في عصر ما بعد الحداثة – والذي اتسم بالتشكيك في الوثائق – ابتكرت دورا للوثائقي (Diplomatist) بجانب الأرشيفي في مكاتب إدارات الوثائق الجارية، حيث يقوم الوثائقي (Diplomatist):

- المساعدة في تصميم نظم الوثائق لأنه الأجدر على تحديد عناصر الصحة والمصداقية حيث يسهل تحديد هوية الوثيقة وتحديد انماط الوثائق المختلفة
- التقسيم المثالي للإجراءات الرئيسية إلى خطوات وإقامة علاقة دقيقة بين نظام العمل ونظام التوثيق.
- المساعدة في توثيق السياق وخاصة في البيئة الإلكترونية لأن ميتاداتا الوثائق في العمر الجاري غالبا ما تشتمل على: ميتاداتا الهوية(تشمل الأشخاص اتفقوا على إنشاء الوثيقة، تاريخ الوثيقة، الحدث الذي شاركت فيه الوثيقة، الخصائص الداخلية والخارجية للشكل الوثائقي،...)، وميتاداتا التكامل (تشمل المكتب المسئول بصفة اساسية عن الوثيقة والمكاتب التي تداولت الوثيقة، الحواشي التي تم اضافتها للوثيقة، التغيرات التقنية التي حدثت للوثيقة: اي تغيرات في المكونات الرقمية للوثيقة ويتضمن ذلك تغيرات في التكويد الرقمي لعناصر الوثيقة أو تغير في البرمجيات التي يتم تطبيقها أو استخدامها لإعادة فتح الوثيقة من المكونات الرقمية المخزنة)(٨٨).

والخلاصة أن دور الارشيفي والوثائقي في العمر الجاري أصبح يشمل– بالإضافة إلى وظائف الاساسية – توثيق السياق وإعداد ملف مرجعي كامل للوثائق والملفات وذلك في البيئة التقليدية. بينما في البيئة الإلكترونية اصبح لازما عليه وضع استراتيجية التوثيق داخل النظام، وإعداد الميتاداتا اللازمة للوثائق في تلك الفترة.

– ومن أهم الوظائف في عصر ما بعد الحداثة:

- الموثق الإلكتروني:

اصبح التوثيق الالكتروني أو التوثيق باستخدام التقنيات الحديثة من أكثر الطرق المتعارف عليها دوليا وخاصة في المعاملات المالية. ويساهم التوثيق الإلكتروني في وضع حلول لمشاكل الوثائق الورقية ومن اهم مميزاته توفير الوقت والجهد.

التوثيق الإلكتروني عبارة عن "عمليات تقوم بها جهات متخصصة، مهمتها تأمين سلامة المعاملات التي تتم عبر وسيط الكتروني، من حيث مضمونها ودقة نسبتها إلى من صدرت منه وحفظها وإصدار شهادة الكترونية بذلك يمكن الاعتماد عليها في انجاز هذه النوعية من المعاملات"(٨٩).

وبذلك يتحدد دور الموثق الالكتروني بأنه وسيط بين المتعاملين يلجأ إليه بغرض منح الثقة والأمان في الوثائق حتى يمكنهم أن يستخدموها لإثبات ما تتضمنه من تصرفات قانونية.

ولكي يقوم الموثق بتلك الوظيفة الجديدة التي طرحتها التكنولوجيا الحديثة لابد له من مجموعة من المؤهلات مثل الإلمام بقوانين التوثيق الإلكتروني والمعاملات المالية واتقان التعامل مع الحاسب الآلي والشبكات.

- المحقق الجنائي الرقمي:

يعد الإثبات الجنائي بالأدلة الرقمية من أبرز تطورات العصر الحديث في كافة النظم القانونية، تلك التطورات التي جاءت لتلائم الثورة العلمية والتكنولوجية والتقنية في عصرنا الحالي، والتي تطور معها الفكر الإجرامي، فظهر نوع جديد من الجرائم هو ما يعرف بالجرائم المعلوماتية أو الجرائم الرقمية.

وقد رأى الباحثون أن الاعتماد على علماء الكمبيوتر أو الفنيين فقط، لا يؤدي إلى اثبات الثقة أو نفيها وتظل الوثيقة بها شك. لذلك قامت وزارة الدفاع الامريكية بعمل مشروع (UBC/DoD) وكذلك مشروع انتربارس العالمي الذي

دعمته جهات عدة من أجل الاستفادة من خبرات الوثائقيين (Diplomatist) والأرشيفيين في اثبات الصحة للوثيقة الالكترونية، بل ودعم انشاء وثائق موثوق بها. إن الفهم العميق للمواد الرقمية المكتسب من خلال النقد الدبلوماتي للوثائق الرقمية، سيكون بلا شك مفيدا لخبراء التحقيق الجنائي الرقمي، الذين تتمثل مهمتهم الأساسية وذات الحساسية الشديدة، في الحصول على أدلة من البيئة الرقمية دون التدخل فيها، أي الحفاظ على هوية سليمة للأدلة وحماية سلامتها، وكذلك سلامة النسخ التي يقدمونها(٩٠). إن النظرة التحليلية للوسائط الرقمية التي يتمتع بها الوثائقي جعلت له دورًا مهمًا في تحليل الوثائق الرقمية، وتحديد صحة الوثيقة من عدمه.

خاتمة البحث ونتائجه:

تناول البحث علاقة الفلسفة بنشأة علم الوثائق وكيف أن مبدأ الشك كان له أكبر الأثر على نشأة العلم ووضع مبادئه. ثم تناولت مفهوم الفلسفة الوضعية ونظرتها للوثائق واعتبارها أن الوثائق شاهد على الاحداث التاريخية، وأصبحت الوثائق في ظل الفكر الوضعي أحد العلوم المساعدة للتأريخ.ثم ظهور فلسفة الحداثة وتغير المجتمع وظهور أفكار إدارية أدت الى زيادة الاهتمام بالوثائق والحاجة إلى حفظها وظهور علم الأرشيف.

واخيرا تناولت الدراسة فلسفة ما بعد الحداثة وكيف نظرت للوثائق نظرة الشك مما أدى إلى تغير مفهومي الصحة والثقة في الوثائق وحدوث تطور في علم الوثائق ليتناول دراسة السياق المحيط بالوثيقة، وكذلك الاتجاه نحو دراسة الوثائق الإلكترونية مما أدى إلى تطور مهنة الوثائقي والأرشيفي.

ومن أهم النتائج:

- تأثر علم الوثائق بأفكار الفلاسفة وكلما تغير الفكر الفلسفي تغير الغرض من علم الوثائق كما يتضح من الشكل رقم (١).
- انتقدت فلسفة ما بعد الحداثة الوثائق وشككت في الحقائق التاريخية المبنية على الوثائق، مما دعى الوثائقيون إلى البحث في سياق الوثيقة.
- تغير مفهوم الصحة والثقة في الوثائق وأصبح لازما على الوثائقي توثيق سياق الوثيقة في وقت انشاءها.
- تطورت مهنه الوثائقي والأرشيفي وأصبح لكلاهما دورا في العمر الجاري للوثيقة، حيث ابتكرت فلسفة ما بعد الحداثة دورا للوثائقي بجانب الأرشيفي في مكاتب إدارات الوثائق الجارية.

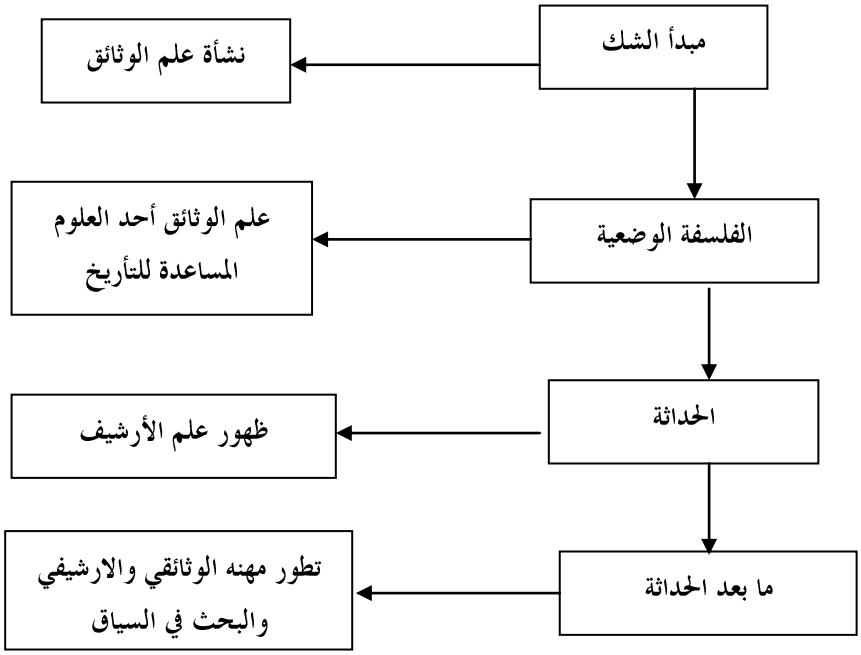

شكل رقم (١)

هوامش ومراجع الدراسة

(١) أحمد بدر (١٩٨٨). الفلسفة والتنظير في علوم المكتبات والمعلومات. القاهرة. دار غريب.

(٢) لالاند فيلسوف فرنسي وباحث في علم المناهج وصاحب المعجم الفرنسي الشهير، التحق بمدرسة المعلمين العليا سنة ١٨٨٥ م وبعد أن حصل على الدكتوراه التحق بالتدريس في قسم الفلسفة بكلية الآداب بالجامعة المصرية على فترتين الأولى سنة ١٩٢٦م والثانية من ١٩٣٧إلى ١٩٤٠ وأشرف على عدة رسائل للماجستير منها رسالة عبد الرحمن بدوي (الموت في الفلسفة المعاصرة) واخلد اثارة بلا شك المعجم الفني النقدي للفلسفة سنة ١٩٢٦ (عبد الرحمن بدوي(١٩٩٦). موسوعة الفلسفة. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.ج٢. ص ٣٤٤).

(3) Macneil, Heather(2001). Trusting Records in a Postmodern World. Archivaria (51). p42.

(4) David Bearman(1992).Diplomatics,Weberian Bureaucracy, and the Management of Electronic Records in Europe and America.The American Archivist, 1(55) p169.

(٥) سلوى ميلاد (٢٠١٧). علم الوثائق الحديث رؤية لقواعد النقد الدبلوماتي من مابيون حتى دورانتي. الروزنامة العدد ١٥،ص١٢.

(٦) جون مابيون (١٦٣٢–١٧٠١م) راهب من البندكتين اتباع القديس بندكس، وهو مؤسس علم الوثائق واصدر كتابه الشهير سنة ١٩٨١ وقد وضع منهجا للوصول إلى صحة الوثائق (سلوى ميلاد. علم الوثائق الحديث.ص ١٣).

(٧) لمزيد من التفاصيل حول نشأة علم الوثائق وتطوره راجع (سلوى ميلاد. علم الوثائق الحديث. المرجع السابق).

(٨) المعرفة (٢٠١٨)، تم الاطلاع عليه (٢٠١٨/٢/١٨) متاح على:
https://www.marefa.org

(٩) رينية ديكارت فيلسوف فرنسي كبير يعد رائد الفلسفة في العصر الحديث وفي الوقت نفسه كان رياضيا ممتازا ابتكر الهندسة التحليلية واستهدف في تفكيره تحقيق ثلاثة أمور ايجاد علم يقيني، تطبيق هذا العلم اليقيني تطبيقا محليا وتحديد العلاقة بين هذا العلم والموجود الأعلى الله. (عبدالرحمن بدوي (١٩٩٦). موسوعة الفلسفة.سبق ذكره.ج١.ص٤٨٨).

(١٠) رينية ديكارت(١٩٨٥). مقال عن المنهج. ترجمة محمود الخضيري. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٨٩–١٩٠.

(١١) جون لوك: فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي انجليزي ولد عام ١٦٣٢، وتعلم في مدرسة وستمنستر، ثم في كلية كنيسة المسيح في جامعة أكسفورد، ويعتبر لوك أول من درس نظرية المعرفة في العصر الحديث دراسة علمية ومستقلة، ومن أكبر أعمال لوك مقال عن الفهم الإنساني الذي يشرح فيه نظريته حول الوظائف التي يؤديها العقل (الذهن) عند التعرف على العالم. اشتهر جون لوك بعبارته المشهورة: "إذا سألك سائل: متى بدأت تفكر؟ فيجب أن تكون الإجابة: عندما بدأت أحس". لقد سلم لوك بعجز العقل البشري وقصوره عن معالجة ما يتجاوز حدوده، وتوفى عام ١٧٠٤ م (المعرفة: جون لوك: https://www.marefa.org

(١٢) زكي نجيب محمود (١٩٣٦).قصة الفلسفة الحديثة. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر. ص٢٠٤

(١٣) زكي نجيب محمود. المرجع السابق.ص٢٠٥.

(١٤) اليكس وزنبرج(٢٠١١). فلسفة العلم مقدمة معاصرة.ترجمة احمد عبد الله السماحي. القاهرة: المركز القومي للترجمة. ص ٢٩٥.

(١٥) جورج باركلي (١٦٨٥–١٧٥٣م) فيلسوف انجليزي له عدة مؤلفات فلسفية منها (محاوله نحو نظرية جديدة في الابصار) ووضع مبدأ اصبح مشهور فيما بعد (الوجود هو الادراك الحسي فكل شيء يدين بوجوده للإدراك الحسي وليس له وجود في ذاته) (عبد الرحمن بدوي (١٩٩٦). موسوعة الفلسفة. سبق ذكره. ج. ص٢٦٩).

(١٦) اليكس وزنبرج. المرجع السابق.ص٢٩٦.

(17) John Locke(1974) An Essay Concerning Human Understanding, , New York: A.D. Woozley, book 4, chapter 15.

(18) Macneil, Heather(2001). Trusting Records in a Postmodern World. Archivaria 51. p42.

(١٩) دينا محمود عبد اللطيف (٢٠١٧). الاتجاهات الحديثة في علم الوثائق (الدبلوماتيك) ومجالات دراسته. القاهرة:دار الفكر العربي.ص٤٣.

(20) Macneil, Heather.ibid.p44.

(٢١) يمنى طريف الخولي (٢٠٠٠) فلسفة العلم في القرن العشرين. المعرفة (٢٦٤). ص١٢٩.

(٢٢) علي معبد (١٩٨٦). في منهج البحث والمنطق الحديث.ص٥٢.

(٢٣) علي معبد. المرجع السابق.ص٥٢.

(٢٤) يمنى طريف. فلسفة العلم. ص١٣١.

(٢٥) يمنى طريف. نفس المرجع السابق. ص١٣١.

(26) Williams, Caroline(2005). Diplomatic Attitudes: From Mabillon To Metadata." JoFheaurnal Of The Society Of Archivists". 26 (1) 1-24.

(٢٧) مجدى جرجس (٢٠٠٥) منهج الدراسات الوثائقية، وواقع البحث فى مصر، مجلة الرزنامة، (٢) ص٢٠٢.

(28) Duranti ,Luciana. Diplomatics: new use of old science(part 4) , p10.

(٢٩) يمنى طريف. فلسفة العلم. ص١٣٢.

(٣٠) عبد الرحمن بدوي (١٩٧٧). النقد التاريخي.الكويت: وكالة المطبوعات. ص٢١.

(٣١) ديفيد هيوم فيلسوف ومؤرخ انجليزي كان ذا نزعة حسية ولعل ابرز ما اشتهر به رايه في العلية وقد عرضه في الكتاب الأول (بحث في طبيعة الانسانية) وقد شكك في كل استقراءات المبتدئة من التجربة انها مجرد احتمالات وأن كل توكيد يتعلق بالوقائع يجب أن يقتصر على الانطباعات والتجارب الجزئية (عبد الرحمن بدوي (١٩٩٦). موسوعة الفلسفة. سبق ذكره. ج٢. ص٦١٦).

(٣٢) يمنى طريف. مرجع سبق ذكره. ص١٣٦.

(٣٣) يمنى طريف. مرجع سبق ذكره. ص١٢٧.

(٣٤) عبد الرحمن بدوي (١٩٦٤). مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة في فرنسا. القاهرة. مكتبة الانجلو المصرية. ص١١.

(٣٥) يورجن هابرماس (٢٠٠٢).المعرفة والمصلحة. ترجمة حسن صقر. القاهرة. المجلس الأعلى للثقافة ص٧٣.

(٣٦) سلوى ميلاد. علم الوثائق الحديث. ص ٢٩.

(37) Delmas,Bruno(1996). Manifesto for a Contemporary Diplomatics: From Institutional Documents to Organic Information. American Archivist (59) 443:444.

(٣٨) شاكر مصطفى، التاريخ هل هو علم؟ مجلة عالم الفكر الكويتية، المجلد الخامس، العدد الأول، إبريل – يونيو، ١٩٧٤، ص١٨٨.

(٣٩) احمد محمود صبحي (١٩٧٥). في فلسفة التاريخ. الاسكندرية.مؤسسة الثقافة الجامعية.ص٢٨.

(٤٠) اليكس وزنبرج. مرجع سبق ذكره.ص ٣١٢.

(٤١) مجدي عبد الحافظ (٢٠٠٧). من ينابيع الحداثة في العالم العربي الحقيقة والتطور عند شلبي شميل.القاهرة. المجلس الاعلى للثقافة. ص١٩٠.

(٤٢) مجدي عبد الحافظ. المرجع السابق. ص١٩١.

(43) Christopher N. L. Brooke. (1970) The teaching of diplomatic , Journal of the Society of Archivists, 4(1), 1-9.

(44) Harris, Verne(1997). Claiming Less, Delivering More: A Critique of Positivist Formulations on Archives in South Africa. Archivaria (44)p131-142.

(45) Williams ,Caroline. Diplomatic Attitudes. p19.

(46) Harris, Verne. Claiming Less.p 133.

(47) merriam webster online dictionry.cited(20march2018). available from: https://www.merriam-webster.com/dictionary/modernism.

(٤٨) إيمانويل كانط (١٧٢٤–) يعتبر من أعظم فلاسفة العصر الحديث كان ذا نزعة عقلية تامة واهتم بنظرية المعرفة وأدى ذلك إلى العناية بتحليل التصورات اي المعاني العقلية المجردة وإلى تخصيص العقل بالدور الكامل في المعرفة الصحيحة ورفض العاطفة وما يصدر عنها من إدراكات (عبدالرحمن بدوي(١٩٩٦). موسوعة الفلسفة.سبق ذكره. الجزء ٢. ص٢٦٩).

(٤٩) هيجل (١٧٧٠–١٨٣١ م) نشأ في أسرة ذات أصول نمسوية ودخل معهد توبنجن الديني والذي كان معهدا لتخريج القساوسة الانجليز، وقد تأثر بالنزعة الطبيعية اليونانية ونزعة التنوير التي سادت في القرن الثامن عشر (عبد الرحمن بدوي (١٩٩٦). موسوعة الفلسفة.سبق ذكره. ج٢.ص٥٨٠).

(٥٠) هاشم صالح(٢٠٠٧). مدخل إلى التنوير الأوربي. بيروت. الطليعة. ص١٢.

(51) David Bearman(1992). Diplomatics, Weberian Bureaucracy, and the Management of Electronic Records in Europe and America.The American Archivist ,1(55)p171.

(52) Jane Parkinson(1993) "Accountability in Archival Theory" (Master of Archival Studies thesis, University of British Columbia, p. 25–26.

(53) Duranti ,Lucaina. Diplomatic in Encyclopedia.

(54) Duranti ,Lucaina. Diplomatic(part1):new use. p11.

(55) Jack Goody, The Logic of Writing and the Organization of Society (Cambridge, 1986), p. 152.

(56) Macneil, Heather. Trusting Records. p42.

(٥٧) ليوتار. الظاهراتية. ترجمة خليل الجر. بيروت. المنشورات العربية.ص٢٦.

(٥٨) بيتر كرومر (١٩٩٥).الحداثة وما بعد الحداثة.ابوظبي.منشورات المجمع الثقافي.ص٥.

(٥٩) أحمد أبو زيد (٢٠١٧). ليوتار وما بعد الحداثة. في كتاب (ليوتار والوضع ما بعد الحداثي). القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.ص١٢.

(٦٠) اليكس. فلسفة العلم. مرجع سبق ذكره.ص٣٢٥.

(٦١) ليوتار. الوضع ما بعد الحداثي. ٢٢٤ص –٢٢٦.

(٦٢) ليوتار. نفس المرجع السايق. ص٢٢٦.

(63) Macneil, Heather.Trusting Records. p43.

(64) Jacques Le Goff(1992) History and Memory, translated by Steven Rendall and Elizabeth Claman. New York.columbia university press. p60.

(65) Hutcheon ,Linda(1988). a poetics of postmodernism: history, theory, fiction. New york: Routledge.p 122.

(66) cook, terry. (2001). Archival Science and Postmodernism: New Formulations for Old Concepts. Archival Science. p8.

(67) Macneil, Heather. Trusting record. p45.

(68) Macneil, Heather.ibid.p46

(69) Michel; Foucault, Gordon; Colin (1980). Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972-1977.New York, p. 131.

(٧٠) جاك دريدا Jacques Derrida (١٩٣٠–٢٠٠٤م) فيلسوف فرنسي من مواليد الجزائر، تعلم في السوربون "الفلسفه العامة والمنطق" يقف اسم جاك دريدا بين أهم فلاسفة القرن العشرين، وعلى الرغم من أن أهم ما يُذكر له هو تطويره نظرية التفكيك في فهم النصوص الكتابية،و له ما يزيد عن الأربعين كتابًا، إضافةٌ إلى مئات المقالات التي كانت تُنشر في دورية Tel Quel (المعرفة (٢٠١٧). تم الاطلاع في (٢٥مارس ٢٠١٨) متاح على https://www.marefa.org.(

(71) Jacques Derrida (1995). Archive Fever. Diacritics, (25.2),p 9-63.

(72) Pearce-Moses; Richard(2005). Glossary of Archival and Records Terminology.Chicago: society of American archivist

https://www2.archivists.org/glossary/terms/a/archive

(٧٣) توافق جمعية الأرشفين الأمريكان على هذا الرأي وكذلك جمعية الارشيفين الكندية.

(٧٤) الصحة (Authenticity): هي كون الوثيقة أصيله غير مزيفة، لم تنشأ عن تلاعب أو استبدال أو تزوير حدث بعد اكتمال اجراءات الانشاء، وتحوي كل خصائصها المادية وبنيتها ومحتواها وسياقها، دينا محمود. الاتجاهات الحديثة في علم الوثائق.ص ٩٨.

(75) Jacques Derrida.archive fever. p100.

(76) Harris, Verne. Claiming Less. p135.

(77) cook,terry. Archival Science. P12.

(78) cook,terry.ibid. P13.

(79) cook,terry.ibid. P13-14.

(80) Duranti ,Luciana.(1996) Encyclopedia of Library and Information Science(59).

(81) cook,terry. (2001). Archival Science and Postmodernism. p10.

(82) Harris, Verne. Claiming Less. p137.

(٨٣) سلوى ميلاد (٢٠١٦). مهام وواجبات اخصائيي المعلومات الأرشيفية بحث مقدم للمؤتمر ٢٧ للاتحاد العربي للمكتبات ص٨–٩.

(84) David; Bearman.Documenting documentation.archivira (34),1992. p39.

(85) David; Bearman.ibid. p40.

(86) Foscarini, Fiorella (2012). Diplomatics and genre theory as complementary approaches. Archival science ,4 (12) Issue 4, p396.

(87) Cook, terry. Archival Science. p5.

(٨٨) دينا محمود. مرجع سبق ذكره. ص٢٥٣.

(٨٩) إبراهيم الدسوقي أبو الليل (٢٠٠٣). توثيق التعاملات الإلكترونية ومسئولية جهة التوثيق تجاه الغير المتضرر، بحث مقدّم في مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، بدبي

(90) Duranti L(2009). From digital diplomatics to digital records forensics. Archivaria (68) 39−66.